الأمم المتحدة

A/64/720

الجمعية العامة

Distr.: General
18 March 2010
Arabic
Original: English

الدورة الرابعة والستون

البنود ٢٠ و ٤٨ و ٤٩ و ٥٠ و ٥١ و ٥٣ و ٥٥ و ٥٧ و ٥٨ (ب) و ٥٩ و ٦٠ و ٦١ و ٦٢ و ٦٩ و ٨٣ و ٩٦ و ١٠٤ و ١٠٥ و ١٠٦و ١١٤ و ١٢٣ من جدول الأعمال

الحالة في أمريكا الوسطى: التقدم المحرز في تشكيل منطقة سلام وحرية وديمقراطية وتنمية

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانيين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

ثقافة السلام

تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصادي الكلي

التنمية المستدامة

العولمة والاعتماد المتبادل

القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى

الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية: التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل التنمية

نحو إقامة شراكات عالمية

التنمية الزراعية والأمن الغذائي

النهوض بالمرأة

310310 310310 10-28630 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي

نزع السلاح العام الكامل

منع الجريمة والعدالة الجنائية

المراقبة الدولية للمخدرات

التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

الصحة العالمية والسياسة الخارجية

رسالة مؤرخة ٨ آذار/مارس ٢٠١٠ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الممثل الدائم للمكسيك لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم طيه إعلان مؤتمر قمة وحدة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي اعتُمد خلال مؤتمر القمة الأول لوحدة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المعقود في مايان ريفييرا، المكسيك، يومي ٢٢ و ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٠ (انظر المرفق الأول). ويسرني أيضا أن أحيل إليكم إعلان كانكون، الذي اعتُمد في ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٠ (انظر المرفق الثاني).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة وكذلك هذين الإعلانين كوثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البنود ٢٠ و ٤٨ و ٤٩ و ٥٠ و ٥١ و ٥٣ و ٥٥ و ٥٧ و ٥٨ (ب) و ٥٩ و ٦٠ و ٦١ و ٦٢ و ٦٩ و ٨٣ و ٩٦ و ١٠٤ و ١٠٥ و ١٠٦ و ١١٤ و ١٢٣ من جدول الأعمال.

(توقيع) كلود **هيلر**
السفير
والممثل الدائم
لدى الأمم المتحدة

المرفق الأول للرسالة المؤرخة ٨ آذار/مارس ٢٠١٠ الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الممثل الدائم للمكسيك لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإنكليزية والإسبانية]

إعلان مؤتمر قمة وحدة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

نحن، رؤساء دول وحكومات بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وقد اجتمعنا في مؤتمر قمة الوحدة، الذي تأسس بناء على مؤتمر القمة الحادي والعشرين لفريق ريو ومؤتمر القمة الثاني لبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن التكامل والتنمية، في مايان ريفييرا، المكسيك، يومي ٢٢ و ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٠،

إذ نعيد تأكيد اقتناعنا بالعزم على المضي قدما نحو بناء منظمة تشمل جميع دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛

وإذ نعيد تأكيد الحاجة إلى القيام، مع شعوبنا، ببذل الجهود التي ستمكّننا من التقدم في سبيل الوحدة والتكامل السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وتشجيع الرفاه الاجتماعي والارتقاء بنوعية الحياة والنمو الاقتصادي، وتعزيز تنميتنا المستقلة والمستدامة على أساس الديمقراطية والمساواة، والعدالة الاجتماعية على أوسع نطاق؛

وإذ نؤكد من جديد قرارنا بتعزيز مواءمة الإجراءات بين هذه الآليات وتوحيدها عن طريق تبادل الخبرات وتحديد مجالات التعاون، بناء على مبادئ التضامن والمرونة والتعددية والتنوع وتكامل الإجراءات والمشاركة الطوعية في المبادرات المتوخاة؛

وإذ نجدد التزامنا بالتنمية الإقليمية المتكاملة التي ينبغي أن تكون شاملة ومنصفة، مع مراعاة أهمية كفالة تخصيص معاملة متميزة للاقتصادات الهشة الصغيرة والدول غير الساحلية والدول الجزرية النامية؛

وإذ نكرر أيضا التزامنا ببناء نظام دولي أكثر عدلا وإنصافا وانسجاما يستند إلى احترام القانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك المساواة بين الدول في السيادة، وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، واحترام السلامة الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. ونعيد تأكيد التزامنا بالدفاع عن سيادة أي دولة وحقها في إنشاء نظامها السياسي الخاص بها، دون التعرض لأي تهديدات أو اعتداء أو تدابير قسرية انفرادية، وفي بيئة يسودها السلام والاستقرار والعدالة والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان؛

وإذ نشدد على الحاجة إلى بناء فضاء إقليمي خاص بنا يرسخ هوية أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ويجسدها بناء على مبادئ وقيم مشتركة؛ وعلى مُثل تحقيق الوحدة والديمقراطية لشعوبنا؛

واقتناعا منا بأن التنسيق السياسي بناء على الثقة المتبادلة بين حكوماتنا ضروري لتعزيز حلولنا الخاصة وتشجيع السلام في المنطقة؛ والإسهام في الدفاع عن مؤسساتنا الديمقراطية وتقويتها وتوطيدها؛ وتعزيز الحوار السياسي وتوسيع نطاقه مع سائر الدول ومجموعات الدول؛ وتقوية مبدأ تعددية الأطراف والديمقراطية في مجال صنع القرارات على الصعيد الدولي؛

وإذ نعترف بالإسهام القيم للآلية الدائمة الخاصة بالتشاور والتنسيق السياسي – فريق ريو – في المواضيع الرئيسية المدرجة في جدولي الأعمال الإقليمي والعالمي لتحقيق أسمى ما ترنو إليه بلداننا؛

وإذ نشدد في الوقت ذاته على ما لمؤتمر قمة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن التكامل والتنمية من أهمية تاريخية بالنسبة لمنطقتنا، وعلى أهمية جدول أعماله للنهوض بالتكامل الإقليمي وقطع التزامات فعلية بالعمل المشترك من أجل تعزيز التنيمة المستدامة لدول المنطقة؛

وإذ نقر التزامنا بالحفاظ على القيم الديمقراطية في إطار السعي إلى الوصول بالمؤسسات إلى أداء تام وبلا قيود وسيادة القانون والاحترام الكامل لحقوق الإنسان وإعمالها، وهي أمور تشكل جميعها أهدافا أساسية تروج لها بلداننا؛ واقتناعا منا بأن الديمقراطية هي أحد أغلى مكاسب منطقتنا، وبأن انتقال السلطة بالوسائل السلمية عن طريق المؤسسات وفي إطار امتثال صارم للقواعد الدستورية في كل واحدة من دولنا هو نتيجة عملية متواصلة لا رجعة فيها ولا تقبل المنطقة توقفها أو انتكاسها؛

واقتناعا منا جميعا بضرورة قطع التزامات فعلية بالعمل المشترك من أجل تقوية التكامل الإقليمي وتعزيز التنمية المستدامة في إطار الانسجام مع الطبيعة والرفاه الاجتماعي لدولنا كافة؛

وقد عقدنا العزم على تعزيز علاقات التلاحم والانسجام والتكامل في أنشطة التعاون بين مختلف آليات الاندماج،

قررنا أن:

١ – نشكل جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي باعتبارها فضاءنا الإقليمي الخاص بنا الذي يشمل جميع دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي،

٢ – نعزز هوية أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ونبرزها على الصعيد العالمي، عن طريق جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بناء على جملة أمور تشمل المبادئ والقيم المشتركة التالية:

- احترام القانون الدولي
- المساواة بين الدول في السيادة
- عدم استعمال القوة أو التهديد باستعمالها
- الديمقراطية
- احترام حقوق الإنسان
- احترام البيئة، مع مراعاة الدعائم البيئية والاقتصادية والاجتماعية التي تقوم عليها التنمية المستدامة
- التعاون الدولي لتحقيق التنمية المستدامة
- وحدة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وتكاملها
- إجراء حوار متواصل يعزز السلام والأمن الإقليمي

٣ - تعمل جماعة دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي بناء على ما يلي:

- التضامن
- الإدماج الاجتماعي
- الإنصاف وتكافؤ الفرص
- التكامل
- المرونة
- المشاركة الطوعية
- التعددية
- التنوع

٤ - تتبنى جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إرث فريق ريو ومؤتمر قمة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن التكامل والتنمية.

٥ - تقوم جماعة دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، على سبيل الأولوية، بما يلي:

- تشجيع التكامل الإقليمي الذي يسعى إلى تعزيز تنميتنا المستدامة.

- تعزيز التنسيق السياسي، وإبراز صورة جدول أعمال أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في المنتديات الدولية، وتبوّؤ أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي موقعا أفضل في وجه التطورات الدولية ذات الصلة.
- تشجيع عمليات الحوار مع سائر الدول ومجموعات البلدان والمنظمات الإقليمية، بغية تعزيز حضور المنطقة في الساحة الدولية.
- تعزيز الاتصال والتعاون والتواصل والتنسيق والتكامل والتآزر بين الهيئات والمؤسسات دون الإقليمية.
- زيادة قدرتنا على وضع برامج محددة بشأن الحوار والتعاون الدولي سواء داخل المنطقة أو مع الدول والجهات الفاعلة الدولية الأخرى.
- تعزيز التعاون بشأن المسائل ذات الصلة مع مراعاة كل من إعلان مؤتمر قمة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن التكامل والتنمية فيما يتعلق بولاية سلفادور – باهيا وخطة عمل مونتيغو باي، ومراعاة وثائق أخرى يمكن إدراجها، بناء على جهود التكامل الأوسع نطاقا.
- تعزيز تنفيذ آلياتنا الخاصة من أجل تسوية النزاعات بالوسائل السلمية.

٦ – نبقي على منتدى موحد تشارك فيه جميع دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، يحافظ على طرائق عمل فريق ريو ومؤتمر قمة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن التكامل والتنمية وممارساتهما وإجراءاتهما، من أجل ضمان الوفاء بولايتيهما، فضلا عن القدرة على التنسيق السياسي الذي سيمكّنهما من إصدار بيانات بشأن التطورات الدولية أو اتخاذ إجراءات في حال وقوع هذه التطورات، وذلك ما دامت عملية تشكيل جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لم تكتمل.

وستُعقد اجتماعات فريق ريو ومؤتمر قمة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن التكامل والتنمية عن طريق هذا المنتدى الموحد، وفقا للجدول الزمني لاجتماعات كلتا الآليتين. غير أن مؤتمري القمة لعام ٢٠١١ في فنزويلا وعام ٢٠١٢ في شيلي سيعقدان كما هو مقرر.

مايان ريفييرا، المكسيك، ٢٣ شباط/فبراير، ٢٠١٠

المرفق الثاني للرسالة المؤرخة ٨ آذار/مارس ٢٠١٠ الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الممثل الدائم للمكسيك لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإنكليزية والإسبانية]

إعلان كانكون

١ - نحن رؤساء دول وحكومات بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وقد اجتمعنا في مؤتمر قمة الوحدة، الذي تأسس بناء على مؤتمر القمة الحادي والعشرين لفريق ريو ومؤتمر القمة الثاني لبلدان أمريكا اللايتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن التكامل والتنمية، في مايان ريفييرا، المكسيك، يوم ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٠؛

٢ - **وإذ عقدنا العزم** على بناء فضاء مشترك بغرض تعميق تكامل منطقتنا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، وقطع التزامات فعلية بالعمل المشترك من أجل تعزيز التنمية المستدامة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في إطار الوحدة والديمقراطية والاحترام التام لحقوق الإنسان والتضامن والتعاون والتكامل والتنسيق السياسي؛

٣ - **واقتناعا منا** بأن منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي ينبغي أن تواصل تعزيز حضورها في المنتديات التي تشارك فيها وتعرب عن وجهة نظرها بشأن المسائل والأحداث الرئيسية المدرجة في جدول الأعمال العالمي؛

٤ - **وإذ نبرز** أهمية تشجيع الاتصال والتعاون والانسجام والتآزر والترابط في الإجراءات وتبادل الخبرات بين مختلف عمليات التكامل وآلياته دون الإقليمية؛

٥ - **وإذ نقر** التزامنا بالتعددية الفعلية وبالأمم المتحدة باعتبارها المحفل الأمثل لتعزيز السلام وحقوق الإنسان والتعاون الدولي من أجل التنمية وبناء نظام اقتصادي عالمي عادل ومنصف؛

٦ - **وإذ نقر أيضا** مبادئ التضامن والمرونة والتدرج والتعددية والتنوع والتكامل في الأنشطة والمشاركة الطوعية التي يجسدها مؤتمر القمة بشأن التكامل والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الذي عُقد في سالفادور، باهيا، باعتباره صيغة للتصدي للتحديات التي تواجه منطقتنا وتحقيق أهدافنا،

قررنا أن:

١ - **نعزز** الحوار السياسي بين دولنا ونترجم مبادئنا وقيمنا إلى توافق للآراء من خلال التنسيق السياسي. فالمنطقة في حاجة إلى كيان يتميز بتنسيق سياسي قوي يدعم موقفه

السياسي ويؤدي إلى اتخاذ إجراءات سلسة وفعالة لتعزيز مصالح أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي فيما يتعلق بالمسائل الجديدة المدرجة في جدول الأعمال الدولي.

٢ - **نقوم**، في هذا الصدد، بتعزيز تنسيق المواقف الإقليمية قبل الاجتماعات والمؤتمرات التي تعقد على الصعيد العالمي، واعتماد نهج أكثر دينامية فيما يتعلق بالتشاور والحوار السياسيين مع المناطق والبلدان الأخرى، إيمانا بأن ذلك الحوار يسهم في إبراز صورة المنطقة وزيادة تأثيرها في الساحة الدولية والعالمية والمترابطة.

٣ - **نعيد التأكيد** على أن الحفاظ على الديمقراطية والقيم الديمقراطية، وسلامة المؤسسات وسيادة القانون، والالتزام بالاحترام التام لكل حقوق الإنسان وإعمالها للجميع، كلُّها أهداف أساسية تسعى بلداننا إلى تحقيقها؛

٤ - **نشجع** وضع جدول أعمال متكامل، بناء على إرث اتفاقات فريق ريو ومؤتمر قمة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن التكامل والتنمية، فضلا عن اتفاقات آليات وهيئات التعاون والتنسيق والتكامل القائمة، والتي تمثل جميعها ميزة إقليمية قيمة تعتمد في بقائها على مبادئ وقيم مشتركة، من أجل السماح لولاياتنا بالاستمرار من خلال برنامج عمل يعزز الروابط الفعالة والتعاون والنمو الاقتصادي المنصف والعدالة الاجتماعية، وعلى نحو منسجم مع الطبيعة لتحقيق التنمية المستدامة والتكامل لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بأسرها.

٥ - **نوافق على** وضع برنامج عمل يتمحور حول المجالات وخطوط العمل ذات الأولوية، على النحو الآتي:

التعاون بين آليات التكامل الإقليمية ودون الإقليمية

٦ - **نكشف** الحوار والتنسيق والتفاعل وتوافق الآراء والتآزر والترابط في الأنشطة بين آليات التكامل الإقليمية ودون الإقليمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بغية تعميق التكامل وتسريع وتيرة التنمية الإقليمية من خلال صياغة مشاريع مشتركة ومتكاملة.

٧ - **نهيب** بالمنظمات والآليات الإقليمية ودون الإقليمية إلى الترويج لمخططات محددة تشجع على تبادل الخبرات وتحديد مجالات التعاون، فضلا عن علاقات التآزر والترابط المناسبة في الأنشطة بين مختلف عمليات التكامل دون الإقليمية، سعيا إلى اتخاذ خطوات محددة تمكننا من التعمق أكثر في مختلف أبعاد التكامل.

الشؤون الاقتصادية

الأزمة المالية الدولية

٨ - **نتخذ** بتوقعات إيجابية منبثقة من مؤشرات تدل على تحقق انتعاش في الاقتصادي العالمي. غير أننا نعترف باستمرار أثر الأزمة الشديد على بعض بلدان المنطقة. ونشير على وجه الخصوص إلى التحديات الخاصة التي تواجهها البلدان المتوسطة الدخل، بما فيها البلدان الصغيرة والضعيفة والمثقلة بالديون، وإلى الحاجة إلى أن يولي المجتمع الدولي قدرا أكبر من الاهتمام لمساعدة تلك البلدان على الانتعاش.

٩ - **ندعو**، بالنظر إلى أثر الأزمة المالية الدولية الأخيرة على المنطقة، إلى تعزيز تعاون أوثق في مجال السياسات المالية والتنظيمية. ونقترح، في هذا الصدد، إجراء حوار واسع النطاق، والتشاور حسب الاقتضاء على مستوى الخبراء الإقليميين أو وزراء المالية أو من يعادلهم، من أجل بناء هيكل مالي دولي جديد يضمن إضفاء طابعي الديمقراطية والشفافية على الإدارة المالية الدولية، وتعزيز الآليات التنظيمية لإرساء الحوكمة الفعالة، والتخفيف قدر المستطاع من آثار الأزمة، والاستجابة في الوقت المناسب للأزمات المقبلة.

١٠ - **نشدد على** أن إصلاح المؤسسات المالية الدولية ينبغي أن يراعي مدى ملاءمة الصكوك المالية الدولية لاحتياجات البلدان النامية من التمويل، بما في ذلك توافر الصكوك الوقائية.

١١ - **ندعم** إجراء إصلاح جوهري للنظام المالي، وفقا للتشريع المحلي المعتمد في كل بلد، بغية الوصول إلى إطار تنظيمي عالمي أكثر تمثيلا وإنصافا واستدامة على المدى الطويل.

١٢ - **نطلب** من وزراء المالية أو نظرائهم أن يصمموا استراتيجية للقيام تدريجيا بوضع هيكل مالي إقليمي ودون إقليمي يراعي المقترحات التالية:

(أ) نظام طوعي ومتعدد الأطراف للسداد يستند إلى التجارب القائمة في المنطقة، بما في ذلك آليات السداد بالعملات الوطنية.

(ب) تقييم التجارب القائمة في مجال العملات الموحدة.

(ج) تعزيز الآليات الإقليمية أو إنشاءها لتحقيق الاستقرار في ميزان المدفوعات.

(د) تكامل الأسواق المالية على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي، بوضع آليات الإشراف والآليات التنظيمية الملائمة والشفافة.

(هـ) تقوية أو إنشاء المؤسسات أو صناديق التمويل لدعم مشاريع التنمية والتكامل في المنطقة، بما في ذلك التنسيق بين تلك الصناديق والمؤسسات.

(و) التعاون بين مصارف التنمية الوطنية والإقليمية.

١٣ - **نعقد** اجتماعا بشأن الاتفاق المتعلق بالمدفوعات والائتمانات المتبادلة التابع لرابطة تكامل أمريكا اللاتينية، تنظمه تلك الرابطة، ويُدعى للمشاركة فيه ممثلون لسائر أنظمة المدفوعات والائتمانات المتبادلة في المنطقة، فضلا عن بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التي ليست أطرافا في الاتفاق، من أجل تبادل المعلومات عن هذا النظام.

١٤ - **نرحب**، في إطار تعزيز المؤسسات أو الصناديق المالية لدعم المشاريع الإنمائية، بالتوقيع على اتفاق تأسيس مصرف الجنوب من جانب رؤساء البلدان الأعضاء فيه، باعتباره أحد أركان عملية التكامل الإقليمي.

التجارة

١٥ - **نعرب مجددا** عن أهمية الترويج لتكامل بلداننا على نطاق أوسع باعتبار ذلك وسيلة لتحقيق قدر أكبر من النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فضلا عن كفالة مشاركة المنطقة بمزيد من الفعالية في الاقتصاد العالمي، مع السعي في الوقت ذاته إلى الحد من الحواجز التقنية التي تعوق التجارة.

١٦ - **نواصل** تعزيز مبادرات التكامل الإقليمية ودون الإقليمية والثنائية والمتعددة الأطراف التي تكون قادرة على المنافسة وتفسح المجال للتجارة الدولية، مقتنعين بأن تلك المبادرات ستفضي إلى تكوين فضاء اقتصادي مشترك لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

١٧ - **نكلف** وزراءنا المعنيين بالتجارة الدولية ونظراءهم بوضع التدابير الضرورية للحفاظ على أحجام التبادل التجاري وفرص الوصول إلى الأسواق لما فيه منفعة بلدان المنطقة، من أجل تحفيز التجارة في البضع والخدمات داخل المنطقة. ويعتبر ذلك أداة رئيسية للتعويض عن انخفاض الطلب العالمي. وإضافة إلى ذلك، نوجههم إلى تنفيذ تدابير لإتاحة فرص الوصول إلى الأسواق أمام صادرات البلدان النامية، ولا سيما البلدان النامية غير الساحلية والاقتصادات الأصغر حجما. ونود تهيئة ظروف السوق التي من شأنها أن تتيح زيادة مشاركة هذه البلدان بشكل أكثر إنصافا بغية جني ثمار التجارة داخل المنطقة.

١٨ - **نحث أيضا** الوزراء المسؤولين عن التجارة الدولية على مواصلة العمل من أجل بناء نظام تجاري متعدد الأطراف يتسم بالعدل والتوازن ويكون قادرا على تلبية احتياجات

البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا. **ونشدد**، في هذا الصدد، على الحاجة الملحة إلى إكمال مفاوضات جولة الدوحة في إطار منظمة التجارة العالمية.

١٩ - **نعترف** بما قدمته اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من إسهام قيّم في صياغة السياسات التي تعزز تنمية أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وتكاملها، ونؤيد عقد دورتها الثالثة والثلاثين في نهاية أيار/مايو في البرازيل.

الطاقة

٢٠ - **نشدد على** أن أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تواجه تحديات خطيرة في قطاع الطاقة، ترتبط بتزايد الطلب وعدم استقرار الأسعار والإمدادات، ونعترف بالحاجة الملحة إلى وضع حد لضعف المنطقة في ذلك الصدد.

٢١ - **نعترف** بالحاجة إلى اتخاذ إجراءات محددة وتوسيع نطاقها لتمكين البلدان ذات الاقتصادات الأصغر حجما وأقل البلدان نموا من تحقيق أمن الطاقة من خلال الوصول المستمر والميسور التكلفة إلى مختلف أشكال الطاقة مع الإسهام في الوقت ذاته في التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة لشعوبنا. ونؤكد على أهمية التعاون والتكامل باعتبارهما وسيلة لتشجيع كفاءة استخدام الطاقة والاقتصاد في استهلاكها وترشيد استعمال كل من أنواع الوقود الأحفوري وموارد الطاقة المتجددة بكفاءة.

٢٢ - **نستفيد** من إمكانيات التكامل الإقليمي ودون الإقليمي في مجال الطاقة، ولتحقيق ذلك الغرض، سنقوم بزيادة الجهود المتضافرة لاستغلال الموارد التقليدية للطاقة بكفاءة، وسنضع تدابير تشجيع استخدام موارد الطاقة المتجددة وتوسيع نطاقها، من خلال تعزيز تبادل الخبرات ونقل التكنولوجيا فيما يتعلق بالبرامج الوطنية المعنية بالوقود الأحيائي، والعنفات الريحية، والطاقة الحرارية الأرضية، والطاقة الشمسية، والطاقة الكهرمائية، وتكنولوجيات الطاقة الجديدة. ولذلك نؤكد ضرورة الاستثمار في بلداننا لتيسير تطوير قدرتنا على المدى الطويل في مجالي الطاقة المتجددة وغير المتجددة، وفي مجال نقل الطاقة والتدريب التقني الضروريين للتوصل إلى حلول تتسم بالكفاءة والاستدامة على السواء في إنتاج الطاقة واستهلاكها.

٢٣ - **نعيد تأكيد** قيمة وأهمية الطاقة باعتبارها محركا رئيسيا لتحقيق التنمية المستدامة والحق السيادي لكل بلد في وضع الشروط اللازمة لاستغلال موارده في مجال الطاقة. ومن ثم نجدد التزامنا بالمضي قدما في إجراءات التعاون والتكامل الإقليميين القائمة على التضامن والتكامل، في إطار جهود متواصلة لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام والمنصف لبلداننا.

ونقدر، في هذا الصدد، ما يُنفَّذ في المنطقة من مبادرات قيّمة في سبيل التعاون وتحقيق التكامل في مجال الطاقة.

التكامل المادي للهياكل الأساسية

٢٤ - **نعلن** التزامنا بالتكامل الجغرافي الفعلي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي عن طريق إنشاء الهياكل الأساسية المادية الضرورية وربط مختلف عمليات التكامل دون الإقليمية التي سنضطلع في سبيلها بوضع وتنفيذ استراتيجية لتحقيق التكامل المادي للمنطقة.

٢٥ - **نكثف**، لذلك، جهودنا في ميدان الهياكل الأساسية من أجل: تعزيز وتنفيذ مشاريع تهدف إلى توسيع شبكة المواصلات ومشاريع لزيادة خدمات النقل الجوي والبحري والبري، فضلا عن النقل المتعدد الوسائط؛ ووضع وتنفيذ سياسات عامة تلبي احتياجات التكامل الحدودي بغية التعجيل بالوفاء بها، بالاستفادة من الأطر والمبادرات القائمة، وتحديد الصعوبات السياساتية والتنظيمية والتغلب عليها.

٢٦ - **نوسع** نطاق عمليات التبادل بين مشروع أمريكا الوسطى وآليات التكامل التي تدخل في إطار اتحاد أمم أمريكا الجنوبية، وذلك عن طريق مجلس التخطيط والهياكل الأساسية، الذي سيدمج مبادرة تكامل الهياكل الأساسية الإقليمية في أمريكا الجنوبية. وسنعزز إدراج الكيانات المماثلة من منطقة البحر الكاريبي والكيانات المنشأة في إطار التحالف البوليفاري من أجل شعوب أمريكا اللاتينية - معاهدة التجارة من أجل الشعوب وتحالف منطقة البحر الكاريبي في مجال النفط في هذا الحوار، وسنشجع كذلك عقد اجتماعات مماثلة بين الآليات دون الإقليمية المتصلة بتكامل الهياكل الأساسية المادية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

العلم والتكنولوجيا

٢٧ - **نشجع** على الحوار بين أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وسائر أصحاب المصلحة الدوليين لمناقشة ''التكنولوجيا والتنمية الإنتاجية''.

٢٨ - **نعترف** بالإمكانيات التي تتيحها تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لتطوير الديمقراطية والاقتصاد وتحقيق التقدم الاجتماعي. ولذلك، نشدد على استصواب تبادل المعارف والتكنولوجيا والمعلومات، باستغلال هيكل الاتصالات الأساسي وتعزيز استفادة جميع مواطنينا من ذلك.

٢٩ - **نعزز** جهودنا لضمان ترجمة التطورات العلمية الهامة التي تحققت في المنطقة في العقد الماضي إلى خدمات وبضائع وإجراءات تكون في متناول اقتصادات وشعوب أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وذلك عن طريق سياسات تتميز بالشمولية والتجديد.

التنمية الاجتماعية

البرامج الاجتماعية، وبرامج القضاء على الفقر والجوع

٣٠ - **نؤكد من جديد** أن الجوع والفقر يمثلان واحداً من أسوأ أشكال انتهاكات حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، فإن الكفاح من أجل القضاء عليهما هو تحد أخلاقي وسياسي واقتصادي يواجه الجميع. وفي هذا المسعى، فمن الضروري استكشاف وتشجيع أشكال جديدة من التعاون والتضامن الدوليين دعماً للجهود الوطنية، ولضمان الحصول على نوعية جيدة من الأطعمة الغنية بالمغذيات، من أجل المضي قدما، بوجه إنساني واندماج اجتماعي، نحو مجتمعات أفضل تكاملا وشمولا للجميع في عالم يتسم بالعولمة.

٣١ - **نُركز** جهود السياسة الاجتماعية على أضعف فئات السكان بغية التصدي لتحديات الفقر والظلم والجوع، من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية الكبرى لبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على أساس الشمول وعدم التمييز والاعتراف بالفرد بوصفه أحد الرعايا القانونيين. لذلك، سنواصل تعزيز سياسات التنمية الاجتماعية لنكفُل، في إطار المعايير الوطنية، نهجاً يعطي الأولوية لبرامج الحد من الفقر، ومكافحة الظلم والجوع.

٣٢ - **نعرب عن قلقنا** لبطء وتيرة التنفيذ وفي ما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية، آخذين في الاعتبار أن الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية سيعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، ولذا نشدد على ضرورة تشجيع بذل أقوى الجهود من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٣٣ - **نكفل** استجابة الاتفاقات التجارية الإقليمية والدولية التي تبرمها دول المنطقة لاحتياجات التنمية الاجتماعية، ونضمن الحصول على الأطعمة المغذية وفقا للعادات المحلية، ونشجع التنفيذ المستدام للأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا.

٣٤ - **نشجع** على وضع خطة عمل شاملة للسياسة العامة في القضايا الاجتماعية لإنجاز التعاون ولضمان تقديم المساعدة للبلدان المتوسطة الدخل تكون أكثر فعالية، حسبما اتُفق عليه في المؤتمرات الدولية الرفيعة المستوى حول هذه المسألة.

٣٥ - **نسلم** بأن القضاء على الفقر، وتوفير العمالة الكاملة والمنتجة للجميع، وتحقيق الاندماج الاجتماعي هي أمور مترابطة ويعزز بعضها بعضا، وبأنه، لهذا السبب، يلزم تهيئة بيئة مؤاتية ليتسنى السعي نحو تحقيق جميع هذه الأهداف في وقت واحد.

الأمن الغذائي والتغذوي

٣٦ - **نشجع**، ضمن إجراءات أخرى، التنسيق الإقليمي للمبادرات، وكذلك تبادل التكنولوجيات، واستعادة التكنولوجيات التقليدية لضمان الأمن الغذائي والتغذوي من خلال اتخاذ سياسات عامة تُعزز التنمية الريفية، والإنتاج المستدام للغذاء، وسلامته، وتخزينه، وتوزيعه وتسويقه، بالإضافة إلى توفير الائتمان والتأمين الزراعيين.

٣٧ - **نُدمج** منظوراً لحقوق الإنسان والوعي الجنساني في تصميم واستعراض استراتيجياتٍ وطنية تهدف إلى ضمان الأمن الغذائي والتغذوي، مع مشاركة اجتماعية واسعة، لا سيما من قبل أضعف القطاعات، ولن نسمح بالتجاوزات الاحتكارية في قطاع الأغذية.

٣٨ - **نُشجع** تطوير التكنولوجيا والإنتاج والاستثمار، فضلا عن إدخال التكنولوجيات السليمة بيئيا التي تدعم الإنتاج الزراعي، وتحسين الإنتاجية والقدرة التنافسية لصغار ومتوسطي المنتجين، بما في ذلك صغار المزارعين، فضلا عن حصولهم على الموارد الإنتاجية.

٣٩ - **نُعزز** عمليات التكامل في قطاع الأغذية، ونقوم بتوحيد الجهود دعماً ”لمبادرة خلو أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من الجوع بحلول عام ٢٠٢٥“.

التعليم والصحة والخدمات العامة

٤٠ - **نُوسع** نطاق التعاون الإقليمي لتشجيع حصول الجميع، على قدم المساواة، على التعليم الابتدائي ذي النوعية الجيدة، وكذلك على الخدمات الصحية وخدمات الصرف الصحي وتوزيع المياه، وخاصة بالنسبة للأشخاص الذين يعيشون في ظروف الفقر المدقع. وسنسعى لتلبية الاحتياجات المحددة للشباب، وضمان الحد من سوء تغذية الأطفال ووفياتهم، وتحسين صحة الأم والطفل، ومكافحة الأوبئة العالية التأثير، ولا سيما في المناطق الريفية.

٤١ - **نسعى أيضا** لضمان تلبية السياسات والبرامج الوطنية لتنمية الشباب لاحتياجاتهم الخاصة، وإشراكهم إلى جانب المنظمات التي يقودونها، في وضع السياسات الوطنية التي تؤثر عليهم.

٤٢ - **نعتمد** برامج مرنة ومتكاملة مصممة لتتناسب مع الواقع الثقافي والاجتماعي والاقتصادي لكل بلد ومنطقة وقطاع سكاني، من أجل القضاء على الأمية في جميع أنحاء أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي قبل عام ٢٠١٥.

٤٣ - **نُوسع** نطاق التعاون الإقليمي وننفذ استجابة شاملةً ومنسقةً تضمن في جملة أمور، خفض معدل وفيات الرضع، وتحسين صحة الأمهات، خاصة في المناطق الريفية، ومكافحة الأوبئة العالية التأثير مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وفيروس الأنفلونزا H1N1. وسنعمل كذلك على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية للحد من زيادة انتشار الأمراض غير السارية التي تشكل تهديدا خطيرا للتنمية، وللسيطرة على تلك الأمراض، ونرحب بمبادرة البلدان الأعضاء في الجماعة الكاريبية لعقد اجتماع رفيع المستوى في مقر الأمم المتحدة عن الأمراض المزمنة غير السارية في عام ٢٠١١.

الثقافة

٤٤ - **نؤكد مجدداً** على حق كل الثقافات في الوجود، وعلى الحفاظ على الممارسات التقليدية الممتدة لآلاف السنين والملازمة لهوية تلك الثقافات. وفي هذا الصدد، سنرعى التاريخ والتقاليد والقيم، والتنوع الثقافي والتفاهم المتبادل بين شعوب أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، إدراكا منا للمساهمة الإيجابية التي سيحققها ذلك في مجال تعزيز التكامل الإقليمي. وبنفس الطريقة، سنعزز التعاون والتكامل الثقافي وتطوير الصناعات الإبداعية.

٤٥ - **نعترف**، في إطار من الاحترام لحقوق الإنسان ورفاه شعوبنا، بحق دولنا في أن تضع، وفقا للقانون الدولي، الإجراءات المعيارية وغيرها من التدابير التي تراها مناسبة من أجل الحفاظ على المظاهر الثقافية المتوارثة لشعوبها، التي ينبغي احترامها من جانب المجتمع الدولي، والدفاع عنها.

٤٦ - **نُشجع** التنوع الثقافي باعتباره عنصرا هاما في السياسات العامة للحد من الفقر، وتعزيز العدالة وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

الهجرة

٤٧ - **نُشجع** الاحترام الكامل لحقوق الإنسان للمهاجرين وأسرهم، سواء في بلدان المنشأ أو بلدان العبور أو بلدان المقصد، بغض النظر عن وضعهم كمهاجرين، وسنعمل على ضمان حدوث الهجرة بطريقة مستنيرة وآمنة وفقا للتعليمات القنصلية. ونؤكد من جديد التزامنا الثابت بمكافحة أي نوع من أنواع العنصرية وكراهية الأجانب التي يمكن أن يتعرض لها

المهاجرون، مؤكدين بقوة قدراتهم كجهات فاعلة في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والعلمية، تضطلع بدور أساسي في عمليات التنمية والتكامل في مجتمعات المنشأ والمقصد.

٤٨ - **نُواصل** تكثيف التدابير الرامية إلى منع ومكافحة جميع أشكال الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين واستغلالهم، وضمان الحماية والرعاية الكاملتين لضحايا هذه الجرائم، ولا سيما النساء والأطفال والمراهقين. وفي نفس الوقت، سننشئ نقاط اتصال مناسبة للتنسيق بين بلدان المنشأ والعبور والمقصد من أجل مكافحة هذه الجرائم.

٤٩ - **نُسهل** اندماج المهاجرين في بلدان المقصد ونشجع تسهيل الإقامة والعمل للمهاجرين وتسوية أوضاعهم، وفقا للتشريعات الوطنية.

٥٠ - **نُشجع** التعاون وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات، على الأصعدة الوطنية والإقليمية ودون الإقليمية، في مجال مكافحة الجريمة المنظمة وتهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص، وخاصة فيما يتعلق بحماية أضعف فئات المهاجرين: وهم الأطفال والمراهقين والشعوب الأصلية والمتحدرين من أصل أفريقي.

الشؤون الجنسانية

٥١ - **واقتناعا منا** بأن التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلداننا وتحقيق الديمقراطية الكاملة هي أمور لن تصبح ممكنة إلا في ظروف من المساواة الحقيقية بين الرجل والمرأة، لذا فإننا نُدْرج المنظور الجنساني في تصميم وتنفيذ وتقييم جميع السياسات العامة.

٥٢ - **نُلزم** أنفسنا، بمناسبة إعلان منظمة الدول الأمريكية لعام ٢٠١٠ بوصفه سنة البلدان الأمريكية للمرأة، بمواصلة العمل من أجل التنفيذ الكامل لاتفاقية البلدان الأمريكية لمنع العنف ضد المرأة والمعاقبة عليه واستئصاله (اتفاقية بيليم دو بارا)، ومن أجل تحقيق الأهداف الواردة في إعلان ومنهاج عمل بيجين الذي اعتُمد منذ خمسة عشر عاما.

٥٣ - **نولي** الأولوية للقضاء على الجوع والفقر، وللإجراءات التي تكفل أن يكون لدى جميع الرجال والنساء في منطقتنا ما يكفي من غذاء وسكن، فضلا عن إمكانية الحصول على الخدمات الصحية، بما في ذلك بعدها الجنسي والإنجابي، والتعليم والعمل الكريم، من أجل تحقيق مستويات معيشة لائقة.

التنمية المستدامة

٥٤ - **نعمل** في تضامن من أجل صياغة استراتيجية دولية للتعاون لتعزيز العلاقة بين البيئة والتنمية، تَدْعم الجهود التي تبذلها الدول الجزرية الصغيرة النامية، والدول الساحلية المنخفضة

النامية، والبلدان غير الساحلية، وتُحَفِّز الإجراءات المتعلقة بحماية التراث الطبيعي للمنطقة والاعتراف به.

٥٥ - **نُشجع** تحديد، وتعزيز، وتبادل أفضل الممارسات المتعلقة بالتنمية المستدامة في المنطقة، في مجالات مثل إدماج العنصر البيئي في الإجراءات الحكومية، والمشاركة الاجتماعية في السياسات العامة، والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية. وسنعمل على تشجيع المبادرات الرامية إلى تمكين دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لتصبح مصدرة للخدمات البيئية.

٥٦ - **نُعزز** مبادرة التنمية المستدامة ببلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

٥٧ - **نُشجع** التعاون في مجالات الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، والحفاظ على التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية والمياه.

٥٨ - **نعترف** ونرحب بقرار إكوادور الخاص بتعزيز مبادرة ياسوني، لوضع تدبير فعال وطوعي للتصدي لمشكلة تغير المناخ، وضمان بقاء الشعوب الأصلية التي تعيش في عزلة طوعية، وضمان الحفاظ على واحدة من أكثر المناطق تنوعا في العالم.

٥٩ - **نؤكد** على أنه لا يمكن استدامة الإجراءات الحقيقية لمعالجة المشاكل الناجمة عن تغير المناخ - مثل مبادرات الإدارة البيئية المستدامة للغابات وغيرها من النظم الإيكولوجية الرئيسية، مثل الأراضي الرطبة؛ والكفاءة في استخدام الطاقة وتنمية مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة؛ وتحويل نظم النقل؛ والابتكارات العلمية والتكنولوجية - إلا إذا تم تنفيذها بروح من المسؤولية الاجتماعية والبيئية، وباحترام جميع حقوق الشعوب والمجتمعات.

تغير المناخ

٦٠ - **نعرب عن قلقنا** إزاء الوتيرة التي يتقدم بها الاحترار العالمي، ونؤكد أنه لا بد من تضافر الجهود لدعم المبادرات النابعة من بلداننا للتصدي معاً للتهديد الذي يمثله تغير المناخ. وفي هذا الصدد نؤكد التزامنا بالتنفيذ الكامل والفعال والمستدام لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ وبروتوكول كيوتو ضمن إطار جهد عالمي يستند إلى مبادئ المسؤوليات، والقدرات الوطنية، والتطلعات المشروعة للبلدان النامية، المشتركة رغم تمايزها.

٦١ - **نشجع**، في سياق مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، وفي ضوء هذا المؤتمر، وضع آلية مالية شفافة وقابلة للتنبؤ وتتميز بالكفاءة تضمن التوفير المناسب للتدفقات المالية الدولية الجديدة والكافية لدعم جهود بلداننا الرامية للتخفيف من حدة تغير المناخ، والتكيف معه، وفقا لاتفاقية تغير المناخ.

٦٢ - **نؤكد** على ضرورة قيام البلدان المتقدمة النمو بالوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ فيما يختص بتقديم الدعم في مجالات التمويل، والحصول على التكنولوجيا ونقلها، وبناء القدرات الكافية في البلدان النامية التي هي عُرضة بوجه خاص لتأثيرات تغير المناخ، مثل أقل البلدان نموا، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والدول الساحلية المنخفضة النامية، من أجل تزويدها، بدون شروط مسبقة، بالتعاون في مجال التخفيف من حدة تغير المناخ، والتكيف معه.

٦٣ - **نعرب** عن ارتياحنا لأن منطقتنا سوف تستضيف المؤتمر السادس عشر للأطراف في الاتفاقية الإطارية، والاجتماع السادس للأطراف في بروتوكول كيوتو، ونلزم أنفسنا بدعم المكسيك بحيث يصبح من الممكن، من خلال عملية تفاوض شفافة وشاملة، التوصل إلى اتفاق شامل وطموح وفعال في المؤتمر، يستجيب لاحتياجات منطقتنا ويفضي إلى تعزيز النظام الدولي المنصوص عليه في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ وفي بروتوكول كيوتو لصالح البشرية جمعاء. ونوافق على أنه من الضروري أن تكون نتائج المؤتمر السادس عشر للأطراف في الاتفاقية الإطارية ذات طابع ملزم قانونا بوصفها خطوة حاسمة في مكافحة تغير المناخ.

الكوارث الطبيعية

٦٤ - **نؤكد** على الأهمية الملحة لوضع وتنفيذ الالتزامات والولايات المختلفة التي تضطلع بها حكومات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي فيما يتعلق بالكوارث الطبيعية، وعلى وجه الخصوص إنشاء آلية تسمح باستجابة إقليمية سريعة وملائمة ومنسقة يتم تنفيذها بناء على طلب الدولة المتضررة وبالتعاون معها. وتحقيقا لهذه الغاية، نؤكد على الدور التنسيقي للهيئات الإقليمية والمنظمات ذات الصلة في هذا المجال.

٦٥ - **نسلط الضوء** على العلاقة الجوهرية القائمة بين الحد من الكوارث، والتنمية المستدامة، والقضاء على الفقر، وغيرها من القضايا، لذا، فإننا نسلم بالحاجة إلى تعزيز قدرة دولنا على الوقاية من الكوارث، والتخفيف من حدتها، والتأهب والتصدي لها، والاهتمام بها من خلال اعتماد السياسات الملائمة وزيادة التعاون الدولي لدعم الجهود الوطنية. وبالمثل، فإننا ندرك أهمية إعلان وإطار عمل هيوغو، وخطة عمل بربادوس، وبرنامج البلدان الأمريكية للتنمية المستدامة، وإعلان فلوريانوبوليس بالاجتماع الإقليمي الثاني للآلية الدولية المعنية بتقديم المساعدات الإنسانية، بالنسبة للدول الموقعة علي تلك الصكوك، في التعامل مع المشاكل التي تسببها الكوارث.

٦٦ - **نضمن** التنسيق اللازم بين الوقاية من الكوارث الطبيعية، والحد من المخاطر والتخفيف منها، وآليات الاستجابة على الصُعُد الوطنية والإقليمية والعالمية، في جهودنا التي نبذلها لتحقيق أهداف الحد من مخاطر الكوارث الطبيعية. ونتعهد بالعمل على إدراج الحد من أخطار الكوارث في عملية وضع السياسات العامة والتخطيط، كما نتعهد، من بين جملة أمور، ببناء القدرة على بناء القدرة على المستوى المجتمعي والمحلي والوطني والإقليمي من خلال البحوث، وتوسيع آليات تقاسم المخاطر، وتبادل البيانات والمعلومات.

٦٧ - **نُعزز** المبادرات الإقليمية لتقديم المساعدة الإنسانية، ونشجع إنشاء بروتوكولات المساعدات المتبادلة أو غيرها من الآليات المبسطة للاستجابة السريعة للكوارث الطبيعية.

٦٨ - **نوجه** الهيئات والوكالات العاملة في بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التي لديها خبرة في هذه المجالات - مثل الوكالة الكاريبية لإدارة الطوارئ في حالات الكوارث، ومركز الوقاية من الكوارث الطبيعية بأمريكا الوسطى، ولجنة الأنديز للوقاية من الكوارث والإغاثة، والاجتماع المتخصص للسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي بشأن الإغاثة من مخاطر الكوارث الاجتماعية الطبيعية، والدفاع المدني، والحماية المدنية، والمساعدة الإنسانية الدولية - لتحديد أوجه التآزر فيما بينها، وإلى أن تضع موضع التنفيذ، وعلى أساس عاجل، هيكلا للتنسيق والتعاون، يمتد على صعيد المنطقة بكاملها، لتمكيننا من تعزيز مواردنا إلى أقصى حد وزيادة قدراتنا وكفاءتنا في إعداد شعوبنا لمواجهة الكوارث الطبيعية والتصدي لها.

٦٩ - **نُشجع** اتخاذ تدابير لبناء القدرات في مجال التثقيف المتعلق بحماية البيئة، بهدف تعزيز الوعي الجماعي، وبالتالي التخفيف من آثار الكوارث الطبيعية وتلك التي من صنع الإنسان.

٧٠ - نُنشئ فريقا عاملا مفتوح باب العضوية لتحقيق هذه الأهداف.

حقوق الإنسان

٧١ - **نعيد تأكيد** المبدأ القائل بأن جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية شاملة وغير قابلة للتجزئة ومترابطة ومتشابكة، وبالتالي، ينبغي إيلاء اهتمام على قدم المساواة وبشكل حاسم لتطبيق وتعزيز وحماية الحقوق المدنية والسياسية، فضلا عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية.

٧٢ - **نشجع** ونعزز التعاون الدولي من أجل تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وفقا للأهداف والمبادئ المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي القانون الدولي.

٧٣ - **نُؤكد** على إدماج نهج الوعي الجنساني في وضع وتنفيذ سياساتنا العامة فيما يتعلق بالمهام الاستراتيجية في مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتعزيز الديمقراطية.

٧٤ - نُعزز تبادل خبراتنا الوطنية في إعداد وتقديم تقارير إلى الاستعراض الدوري الشامل، بوصفه أداة فعالة لتقييم وتعزيز حالة حقوق الإنسان في جميع البلدان على قدم المساواة، ووفقا لالتزامات كل بلد. وسنعمل على الحفاظ على سلامة وموضوعية وتوازن هذه الآلية.

٧٥ - **نُعطي** دفعة جديدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان. وسنعمل على تعزيز سياسات تعليمية شاملة وجيدة النوعية للجميع، مع التقيد التام بالقيم، مثل التسامح، والتضامن، والمساواة، والوعي الجنساني، واحترام التنوع والهويات الثقافية المختلفة لشعوبنا.

٧٦ - **نُشجع** الاعتراف والوفاء بحقوق الجيل الثالث أو حقوق التضامن، ولا سيما الحق في التنمية، بالإضافة إلى النظر في حقوق المسنين.

القضايا الأمنية

٧٧ - **نعتبر** أن من الضروري تعزيز قدرات دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على المبادرة في تقديم الدعم للنظام المتعدد الأطراف من أجل السلام والأمن والتنمية، القائم على الامتثال الصارم للقانون الدولي، والتقيد بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

٧٨ - **نعتبر** بأن التهديدات الجديدة للأمن، مثل جميع أشكال ومظاهر الإرهاب، ومشكلة المخدرات العالمية والجرائم ذات الصلة بها، والجريمة المنظمة عبر الوطنية، والاتجار غير المشروع في الأسلحة، والجرائم الشائعة التي تؤثر على الأمن المدني، والأخطار التي تهدد الصحة العامة الدولية، ولا سيما فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وفيروس الأنفلونزا H1N1، والكوارث الطبيعية، وشحن المواد المشعة عبر مياهنا، من بين أشياء أخرى، وخاصة آثار تلك التهديدات على بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، هي أمور تجب معالجتها من قبل السلطات والكيانات المختصة بطريقة متكاملة من خلال التعاون الدولي الفعال والواضح والمشترك في إطار احترام سيادة الدول، والتشريعات الداخلية لكل بلد على حدة، والقانون الدولي.

٧٩ - **ونعتقد** بأنه من الضروري ومن أجل تعميق الإجراءات المتخذة لصالح التنمية الاجتماعية والاقتصادية عن طريق الديمقراطية والعدالة والاستقلال، التأكيد على مفهوم أن أمن منطقتنا يجب أن يعالج كلاً من جوانب السلام، وتلك الجوانب المتعلقة بالضعف السياسي والاقتصادي والمالي، التي تخص القانون الدولي وبهذا المفهوم، نؤكد من جديد التزام المنطقة بتنسيق إجراءاتها من أجل ما يلي:

- تحفيز المبادرات لصالح نزع السلاح والأمن الدولي؛
- تشجيع الثقة المتبادلة وتعزيز الحلول السلمية للمشاكل والصراعات التي تؤثر على منطقتنا؛
- المساهمة، من خلال التعاون والتشاور، في الدفاع عن المؤسسات الديمقراطية، وتعزيزها وتدعيمها؛
- تعزيز وتوسيع الحوار السياسي مع الدول الأخرى ومع مجموعات من الدول داخل وخارج المنطقة؛
- تنسيق المواقف من أجل تعزيز التعددية والديمقراطية في صنع القرارات على الصعيد الدولي؛
- الاستمرار في إنشاء مناطق للسلام والتعاون في منطقتنا؛
- تشجيع عمليات التكامل والتعاون من أجل التنمية بغرض تعزيز استقلال المنطقة؛
- الشروع في الكفاح النشط والمنسق للقضاء على الفقر والجوع والاستبعاد الاجتماعي، والأمية، وانعدام الصرف الصحي؛
- تعزيز التعاون في مكافحة الاتجار بالمخدرات، وكذلك في مكافحة الارهاب.

٨٠ - السلام في منطقتنا يرتبط ارتباطا عميقا باحترام المبادئ التالية: حق الدول في تقرير المصير؛ وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى؛ والحل السلمي للخلافات؛ وتحريم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها؛ وتساوي الدول أمام القانون؛ والتعاون الدولي من أجل التنمية.

مشكلة المخدرات في العالم

٨١ - **نعيد تأكيد** التزام بلداننا بمكافحة مشكلة المخدرات المتفشية في العالم، من خلال اتباع نهج متوازن ومتكامل يقوم على مبدأ المسؤولية المشتركة، ونؤكد في ضوءه، أهمية التعاون الدولي في الاحترام الكامل لسيادة كل دولة.

٨٢ - **نؤكد** مجددا التزامنا القوي بمواصلة اتخاذ إجراءات ضد الطلب على المخدرات والمؤثرات العقلية، وإنتاجهما والاتجار بهما وتوزيعهما غير المشروع، وضد الجرائم ذات الصلة بهما. ونحن مقتنعون بأن هذه المعركة، التي ينبغي أن تكون جزءا من الحل التام لهذه المشكلة، التي تشمل جوانب اجتماعية واقتصادية ذات صلة بهذا البلاء، سوف تسهم في التنمية الاجتماعية والبشرية لمجتمعاتنا وفي إنجاز الالتزامات المتبادلة.

الإرهاب

٨٣ - **نرفض بشدة** الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، ونؤكد مجدداً أنه، أيا كان مصدر الإرهاب أو دوافعه، فليس له أي مبرر على الإطلاق. كما نكرر التزامنا بمنع ومكافحة الإرهاب والقضاء عليه وعلى تمويله من خلال التعاون على أوسع نطاق، وباحترام كامل للالتزامات التي يفرضها القانون المحلي والقانون الدولي، ولا سيما تلك المتصلة بحقوق الإنسان، فضلا عن القانون الإنساني الدولي.

التعاون فيما بين بلدان الجنوب

٨٤ - **نؤكد** أهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب، القائم على روح من التضامن، دون إهمال أو استبدال للمصادر التقليدية للتعاون من أجل التنمية.

٨٥ - **نشجع** مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب وفيما بين بلدان الشمال والجنوب لتعزيز التنمية المستدامة، وسنستمر في دعم التعاون الثلاثي في إطار النظام المتعدد الأطراف.

٨٦ - **ندعو** المجتمع الدولي إلى مواصلة تقديم التعاون لدعم جهود التنمية في البلدان المتوسطة الدخل، على النحو المتفق عليه في توافق الآراء في السلفادور بشأن التعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل. وفي هذا السياق نؤكد على أهمية تعزيز تنفيذ قرارات الأمم المتحدة في حينها، فضلا عن اتخاذ إجراءات لتحقيق التعاون المذكور.

وأخيرا:

٨٧ - **نُدرج** خطة عمل خليج مونتيغو كمرفق لهذا الإعلان، من أجل إحراز مزيد من التقدم في تنفيذ جدول أعمال أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

٨٨ - **ويعرب** رؤساء دول وحكومات بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي عن امتنانهم لرئيس جمهورية المكسيك لمبادرته للاحتفال بمؤتمر قمة الوحدة لبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعقود في مايان ريفييرا، بالمكسيك، يومي ٢٢ و ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٠، ويتقدمون بالشكر لحكومة وشعب المكسيك على الحفاوة الحارة وكرم الضيافة، مما أسهم في إنجاح نتائج القمة.

مايان ريفييرا، المكسيك، ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٠